

الدور المرتقب للمراجعة الخارجية في تحقيق مدى إلتزام شركات التأمين بالمبادئ  
المحاسبية في تقدير المخصصات الفنية بهدف دعم إيجابية القوائم المالية  
(دراسة نظرية تحليلية)

دكتور

ثروت مصطفى على العايدى

مدرس المحاسبة والمراجعة بالمعهد العالي للعلوم الإدارية بالقطامية

ملخص

تناولت الدراسة تقدير المخصصات الفنية في شركات التأمين، نظراً لما تمثله هذه المخصصات من أهمية بالغة ترتبط بطبيعة العملية التأمينية، والتي تبدأ في الغالب بتحصيل أقساط مقدماً ثم يأتى التعامل مع إلتزام شركات التأمين بعد ذلك بفترات زمنية متباعدة، مما له أثر على إشكالية أو مساءلة مدى الإلتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية بشركات التأمين.

كما أن منهجية تقدير المخصصات الفنية يصاحبها العديد من المخاطر، يتمثل أهمها في أن عدم التقدير السليم لهذه المخصصات يؤثر سلبياً على نتائج الأعمال ودلالة القوائم المالية. وذلك برغم وجود المراجعة الخارجية والجهات الرقابية الإشرافية. ومن هذا المنطلق برز الدور المرتقب للمراجعة الخارجية في عملية الحد من التأثيرات السلبية للفتاوت وسوء تقدير تلك المخصصات، حيث بروت ملامح هذا الدور المرتقب في التعرض لنقاط وموضوعات مراجعة لم تكن محل أهتمام من قبل. مع الأخذ في الاعتبار أن دور المراجعة الخارجية لا يتعارض مع دور الخبير الاكتوارى في حساب هذه المخصصات، حيث أن لكل منهما وجهة الفكرية العلمية المختلفة. ولقد توصلت الدراسة لوجود قصور في الدور الحالى للمراجعة الخارجية مما يستلزم الأمر البحث عن دور مرتقب وجديد للمراجعة الخارجية في شركات التأمين، ومن منطلق حماية حقوق حاملى الوثائق والمحافظة على الاستمرارية والحد من الآثار السلبية على نتائج الأعمال ودلالة القوائم المالية.

### **Abstract:**

The study examined the estimation of the technical allocations in the insurance companies, as these allocations are of great importance related to the nature of the insurance process, which usually begins with the collection of premiums in advance and then comes to deal with the commitment of the insurance companies after that periods of time apart, which has an impact on the problem or accountability of the extent To comply with the accounting principles of insurance companies.

The methodology of estimating technical allocations is accompanied by many risks, the most important of which is that the lack of proper estimation of these provisions negatively affects the results of the business and the significance of the financial statements. Despite the existence of external audit and oversight bodies. In this regard, the role of external review in the process of reducing the negative effects of the disparity and the underestimation of these allocations has emerged, as the program has played a role in the exposure of points and topics of review that were not previously discussed. Taking into account that the role of external audit does not conflict with the role of the actuarial expert in the calculation of these allocations, since each of them has a different scientific intellectual aspect.

The study concluded that there is a shortage in the current role of the external audit, which necessitates the search for a prospective and new role for external review in the insurance companies, and

in order to protect the rights of document holders and maintain continuity and reduce the negative effects on business results and the significance of the financial statements.

**Key words:** technical Provisions - Accounting principles - External audit - Insurance companies - significance of the financial statements - Financial solvency - Insurance liabilities - Principle of caution - Adequacy of potential liabilities - Accounting information - Principle of meeting revenue with expenses.

## القسم الأول الإطار العام للبحث

### مقدمة:

تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية الهامة داخل أى دولة، والتي يتوقع منها أن تساهم بدور هام داخل الاقتصاد، حيث تعمل تلك الشركات على تحفيز النشاط الاقتصادي وتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، ومن ثم المساهمة في زيادة النمو الاقتصادي. ولذا فإن صناعة التأمين مهمة لاستقرار النظام المالي والاقتصادي، وذلك من منطلق أن التأمين يأخذ فكرة الطبيعة الطارئة ومن ثم نقل المخاطر الناتجة عن ذلك من المؤمن له لشركات التأمين (Ruo,j.,&Eling,M.,2018,P:51).

ويرى (Akotey,J,&Sackey,F.,2013,P:286) أن عالم الأعمال غير قادر على الاستمرار بدون التأمين لأنه عالم محفوف بالمخاطر وغير قادر على تحمل جميع المخاطر فى ظل التغيرات وحالة عدم التأكد المصاحبة للاقتصاد المحلى والعالمى. ولذا فقد حظى هذا القطاع باهتمام عدة أطراف مثل البنوك والمساهمين وأطراف أخرى، وهذه الأطراف تحتاج للمعلومات المحاسبية لمتابعة نتائج الأعمال بشركات التأمين ذات الصلة.

وهذه المعلومات المحاسبية تأتي من خلال التقارير والقوائم المالية التي يتم مراجعتها من قبل المراجعة الخارجية كمحدد لتأكيد الثقة في التقارير والقوائم المالية. وشركات التأمين شأنها كافة الشركات من حيث التزامها بإعداد التقارير والقوائم المالية السنوية طبقاً للمعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليه. إلا أن النشاط التأميني له طبيعة خاصة في العمليات المالية تتسم بالتعقد والتنوع، مما تدعو الحاجة لزيادة دور المراجعة الخارجية في هذا الصدد ومن خلال التطرق لنقاط وموضوعات مراجعة ربما لم تلقى الاهتمام في برامج المراجعة من قبل.

#### مشكلة البحث:

أنه في ظل تنوع وتعقد العمليات المالية في شركات التأمين وعلى وجه الخصوص فيما يخص تقدير وحساب المخصصات الفنية وأثر ذلك على نتائج الأعمال ودلالة القوائم المالية فيما تقدمه من معلومات محاسبية لمستخدميها.

وعليه فإن الدور الحالى للمراجعة الخارجية لم يواكب هذا التعقد والتنوع في طبيعة نشاط تلك الشركات، مما يستلزم الأمر البحث عن دور مرتقب للمراجعة الخارجية أكثر توسعاً بالتعرض لمراجعة بنود أو نقاط وموضوعات لم تخطى بالاهتمام الكافي من قبل في عملية المراجعة. ولذا فإن الأمر يستلزم التعرض بالمناقشة والتحليل العلمي لهذا الدور المرتقب للمراجعة الخارجية والتي يفترض أن يسفر عن نتائج إيجابية نحو زيادة دعم إيجابية دلالة القوائم المالية لمستخدميها.

#### أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى الدور الكبير الذى يقوم به قطاع التأمين فى الحفاظ على نمو الاقتصاد القومى. ويؤدى نجاح هذا القطاع إلى النمو المستمر فى الموارد الاقتصادية للمجتمع. ومن منطلق هذا الدور فقد أهتم العديد من المستثمرين والبنوك وغيرهم بالمساهمة فى شركات التأمين، بالإضافة للاهتمام الكبير من قبل الدول بهذا القطاع.

ولما كان هؤلاء جميعاً يحتاجون للمعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاقتصادية، فإن التقارير والقوائم المالية قد توفر هذه المعلومات، ولكن القضية ليست

فقط توفير تقارير وقوائم مالية، ولكن الأهم مدى مصداقية ودلالة التقارير والقوائم المالية فيما تقدمه من معلومات لمستخدميه. وهذه المصداقية والموثوقية تلقى بعبء كبير وربما جديد على المراجعة الخارجية في التطرق لبعض النقاط والموضوعات أو البنود التي لم تشغل بال المراجعين الخارجيين من قبل، والتي قد تساهم بدورها في دعم إيجابية ودلالة القوائم المالية فيما تقدمه من معلومات محاسبية ومالية.

### أهداف البحث:

من خلال أهمية تقدير المخصصات الفنية في شركات التأمين، ومدى إمكانية التزام تلك الشركات بالمعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأثر ذلك على دلالة القوائم المالية، فإن أهداف الدراسة تتلخص في الآتي:

- 1- التعرف بالمناقشة والتحليل العلمي لمدى التزام شركات التأمين بمبدأ الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبي) ومبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات في شأن تقدير المخصصات الفنية وأثرها على قائمة الدخل.
- 2- التعرف على مفهوم وأهمية وأنواع المخصصات الفنية.
- 3- التعرف على أثر تقدير المخصصات الفنية على دلالة القوائم المالية فيما تقدمه من معلومات محاسبية لمستخدميها.

### فروض البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه يمكن صياغة الفروض على النحو التالي:

الفرض الأول: توجد علاقة بين التزام شركات التأمين بمبدأ الحيطة والحذر المحاسبي ومبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات في تقدير المخصصات الفنية ودلالة حسابات نتائج الأعمال.

الفرض الثاني: تؤدي طبيعة المخصصات الفنية في شركات التأمين للحد من تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

الفرض الثالث: توجد علاقة بين تقدير المخصصات الفنية ومدى دلالة إيجابية القوائم المالية.

الدور المرتقب للمراجعة الخارجية في تحقيق مدى إلتزام شركات التأمين بالمبادئ المحاسبية ...

د/ ثروية مصطفى على العايدى

الفرض الرابع : أن الدور الحالى للمراجعة الخارجية لا يكفى لتقديم الدعم المحاسبى الإيجابى لدلالة القوائم المالية.  
الفرض الخامس : أنه يمكن للدور المرتقب للمراجعة الخارجية أن يدعم دلالة إيجابية القوائم المالية.  
**حدود البحث:**

- يخرج عن نطاق البحث التأمين التكافلى والمخصصات الفنية المرتبطة به.
- تم التعرض لمبدأ الحيطة والحذر ومبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات دون غيرهم من المبادئ المحاسبية باعتبارهم - من وجهة نظر الباحث - من المبادئ المحاسبية ذات الصلة بطبيعة شركات التأمين.
- لن يتعرض الباحث بالتفصيل للعوامل المؤثرة على دلالة القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية باعتبارها قد نالت قسط كبير من الأبحاث العلمية، ولكن فقط سوف يتعرض لها بشكل محدد حينما يتطلب سياق البحث ذلك.
- لن يتعرض الباحث لطرق حساب المخصصات الفنية لكونها لا تتعلق بشكل مباشر لموضوع وأهداف البحث.

#### **منهجية البحث:**

يعتمد البحث على منهجى الاستقراء التحليلي والاستنباط، وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات عن تقدير المخصصات الفنية فى شركات التأمين وعلاقتها بدلالة القوائم المالية فيما تقدمه من معلومات محاسبية لمستخدميها من أجل الوصول لملامح الدور المرتقب لمراجع الحسابات الخارجى فى هذا الصدد.

#### **تقسيمات البحث**

القسم الأول: الإطار العام للبحث.  
القسم الثانى: الدراسات السابقة فى مجال البحث.  
القسم الثالث: تقدير المخصصات الفنية فى ضوء المبادئ المحاسبية.  
القسم الرابع: تقدير المخصصات الفنية وعلاقته بالدلالة المعلوماتية للتقارير والقوائم المالية.

## القسم الثاني

### الدراسات السابقة في مجال البحث:

#### مقدمة:

ركزت معظم الدراسات السابقة على الطرق الرياضية والإحصائية لتقدير المخصصات الفنية وقياس الملاءة المالية لشركات التأمين، إلا أن القليل منها ما تعرض في عجالة وفي شكل مقتضب أحيانا لتأثير المخصصات الفنية على رأس المال العامل من جهة، و على التراكم الرأسمالي من جهة أخرى. ولذلك فسوف يعرض الباحث أهم الدراسات السابقة التي تناولت جانب – ولو بشكل غير مباشر – من الجوانب المطروحة محل الدراسة بالبحث الحالي. ولقد حذى بالباحث هذا المسلك نظراً لقلّة الدراسات السابقة المحاسبية في مجال البحث. وسوف يتم ذلك على النحو التالي:

#### - دراسة (Akotey,J.,2013)

استهدفت الدراسة فحص ممارسات إدارة الخطر في شركات التأمين، حيث تعمل هذه الشركات في ظل حالة عدم التأكد المرتبطة بالمخاطر المستقبلية التي ينتج عنها التزامات تأمينية تجاه المستفيدين، والتي يمكن أن تؤثر سلباً على المراكز المالية لهذه الشركات.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن المخاطر التشغيلية المرتبطة بحالة عدم التأكد تجاه الالتزامات المستقبلية تستلزم تقدير مخصصات فنية ملائمة وكافية لذلك، هذا وقد تسبب مواجهة الشركات بالتزامات تجاه المستفيدين أكبر من مستوى المخصصات المقدر لذلك مما يسبب آثار سلبية على نتائج الأعمال ومستوى السيولة بالشركات. كما أن الإدارة غير الجيدة قد تستخدم التقديرات المرتبطة بالمخصصات في تحقيق منافع لها من خلال ما يسمى بالسلوك النفعي لإدارة. وأن ذلك يمكن الحد منه من خلال المراجعة الجيدة والمناسبة لمحتوى وحجم هذه المخاطر.

#### - دراسة (Zsoldos,P.,2014)

استهدفت الدراسة وضع الخطوط العريضة لإمكانية إجراء اختبارات كفاية الإلتزامات المحتملة لشركات التأمين وفقا لمتطلبات معيار التقرير الدولي رقم (٤) المعنى بشركات التأمين، حيث أشار هذا المعيار لضرورة تكوين المخصصات الفنية اللازمة والكافية لمواجهة الاحتمالات المستقبلية.

ولقد خلصت الدراسة إلى بأنه يجب مراقبة كيفية تكوين المخصصات الفنية اللازمة لمواجهة الإلتزامات تجاه المستفيدين، على أن تكون هذه الرقابة من قبل الجهات الرقابية التأمينية، بالإضافة لمراقبة عدم المبالغة أو التقصير فى تكوين هذه المخصصات، نظراً لأن لكلا الحالتين آثار سلبية على المؤمن لهم ونتائج الأعمال وقيمة شركة التأمين فى سوق الأوراق المالية.

- دراسة ( عوض، اسامة محمد، ٢٠١٥ )

استهدفت الدراسة بيان أثر منهجية الاعتراف بالإيراد على إدارة الأرباح وعلى مدى ملائمة المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن توقيت الاعتراف بالإيراد الغير سليم وغير مبرر يؤدي إلى تشوه الأداء المالى الحقيقي للشركة لأنه يستخدم كأداة لإدارة الأرباح، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض جودة القوائم المالية، بالإضافة لوجود العديد من التناقضات عند الاعتراف بالإيراد وفقا للمعايير المحاسبية المصرية والدولية، والتي قد تؤثر على قابلية القوائم المالية للمقارنة على المستوى العالمى، وبالتالي صعوبة تقييم الأداء المالى من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح.

- دراسة (Gaganis,C., et al,2016)

استهدفت الدراسة التحقق من دور المخصصات الفنية فى عملية تمهيد الدخل فى شركات التأمين، وذلك من خلال دراسة أجريت على ٨٧ دولة خلال الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٩ وكذلك التعرف على أثر هذه المخصصات على دلالة نتائج الأعمال فى تلك الشركات.

ولقد خلصت الدراسة إلى أنه تستخدم المخصصات الفنية من قبل إدارات شركات التأمين فى تمهيد الدخل، وأن هناك عوامل تحد من هذا السلوك النفعى



للإدارة ويتمثل أهمها في دور المراجعة الخارجية المتخصصة في الشركات المالية، بالإضافة لتفعيل اللوائح المتعلقة بذلك ولكنها على الأرجح لا تمثل الدور الأكبر.

- دراسة (Tareq. Z., 2017)

استهدفت الدراسة قياس دلالة العلاقة بين مقابلة الإيرادات للفترة الحالية بنفقات مستقبلية لا تخص نفس الفترة المحاسبية قياساً بالمقابلة بين النفقات الحالية والإيرادات الحالية لنفس الفترة، والتي أشار إليها الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) باعتبارها تمثل المقابلة الصحيحة لإنتاج نتائج أعمال ذات دلالة معلوماتية قوية وملائمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

ولقد خلصت الدراسة لضعف الدلالة المعلوماتية لمقابلة إيرادات حالية بنفقات مستقبلية قد تنفق في فترات قادمة، بالإضافة لضعف محتوى المعلومات في نتائج الأعمال أو ما يسمى بتشوّه الدخل والأرباح. إلا أنه في المنشآت ذات الطبيعة الخاصة قد يتعذر تتبع عناصر النفقات وربطها مباشرة بالإيرادات، مما يؤدي إلى التباعد عن تطبيق مضمون ومفاد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- دراسة (احمد، عبد الله محمد عبد الله، ٢٠١٧)

تناولت الدراسة أثر تقدير المخصصات الفنية على أداء شركات التأمين من زاوية قياس قدرة الأداء التاميني على تفسير وتحديد نتائج الأعمال لشركات التأمين وتفسير وتحديد قيمة الشركة في سوق التأمين السوداني، بالإضافة لقياس أثر حساب المخصصة الفنية على شركات التأمين.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن عدم الدقة في تقدير المخصصات الفنية يؤدي لنتائج وحسابات غير حقيقية، مما يؤثر على حقوق حملة الوثائق وملاك الشركات في أن واحد، كما أنه يخلق نوعاً من التعارض بين حملة الوثائق ومالكى تلك الشركات، كما أنه يتيح الفرصة لإدارات هذه الشركات في استخدام مسألة تقدير المخصصات الفنية في إدارة الأرباح وتحقيق منافع مرتبطة بهم. ولحد من هذا السلوك وهذه

التعارض فقد أوصت الدراسة بالمزيد من المراجعة الخارجية المتخصصة بالإضافة لتفعيل دور الجهات الرقابية المعنية بشركات التأمين.

- دراسة ( بلال، شىخى ; زواتينة، عبد القادر، ٢٠١٧ )  
استهدفت الدراسة تحليل أثر كل من نظام الملاءة المالية 11 و 4 IFRS على أسس المحاسبة فى شركات التأمين.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن الإلتزام بكلا من نظام الملاءة المالية و 4 IFRS يؤدي إلى مواكبة شركات التأمين للتغيرات الاقتصادية المتلاحقة والنتائج عنها العديد من الأخطار التى تحتاج لتغطية تأمينية، مما يستلزم اتخاذ أساليب ملائمة لتقدير المخصصات الفنية اللازمة بشكل جيد بما يضمن حقوق حملة الوثائق.

ويرى الباحث أن 4 IFRS قد أشار إلى تطبيق مفهوم القيمة العادلة بشأن شركات التأمين، ولم يتعرض صراحة لكيفية تقدير المخصصات الفنية برغم أنه قد جاء ليعالج المشاكل المحاسبية لشركات التأمين. كما أن الدراسة برغم أشارتها لأتخاذ الإجراءات اللازمة لتقدير المخصصات الفنية، إلا أنها لم تقدم طريقة أو أسلوب يضمن تقدير المخصصات بشكل جيد وملائم.

- دراسة ( جميل، حسن النجار، ٢٠١٧ )  
استهدفت الدراسة اختبار تأثير استخدام الاحتياطات \* السرية على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة فى بورصة فلسطين.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن شركات التأمين المدرجة فى بورصة فلسطين تمارس إدارة الأرباح بالاعتماد على منهجية تقدير المخصصات الفنية، وأن هناك تأثير للتقدير الخاطئ لهذه المخصصات على القيمة المالية والسوقية لتلك الشركات، بالإضافة لما يتبع ذلك من آثار سلبية على مضمون ومفاد القوائم المالية.

- دراسة ( حرب، ايمن صالح مصطفى، ٢٠١٧ )

(\*) يقصد بلفظ الاحتياطات فى هذا الصدد طبقاً لمفهوم الكاتب المخصصات الفنية فى شركات التأمين.

استهدفت الدراسة التعرف على أثر إدارة الدخل من خلال منهجية وطريقة تقدير المخصصات الفنية على استمرارية شركات التأمين الأردنية، وكيفية استخدامها في التلاعب برقم الدخل وتأثير ذلك على منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدميها. ولقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير لطريقة تقدير المخصصات الفنية في شركات التأمين على دلالة رقم الربح ونتائج الأعمال، بالإضافة للتأثير على قيمة الشركة في سوق الأوراق المالية، مع احتمالية تعثر الشركات من جراء عدم التقدير السليم للمخصصات الفنية في حالة زيادة اللتزامات الفعلية عن المخصصات السابق تقديرها لها بشكل كبير.

### القسم الثالث

#### تقدير المخصصات الفنية في ضوء المبادئ المحاسبية

##### مقدمة:

ترسم المبادئ المحاسبية الإطار العام الذى يحكم الطرق والإجراءات المتبعة فى إثبات العمليات المالية وفى إعداد القوائم المالية، ولذا فهى إرشادات توجيهية لما يجب أن يتبع فى ظرف معين. ومن تلك الظروف تقدير المخصصات الفنية فى شركات التأمين.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة فى هذا القسم، فسوف يتناوله الباحث من خلال النقاط التالية:

##### أولاً: مبدأ الحيطة والحذر وتقدير المخصصات الفنية:

فى شأن مبدأ الحيطة والحذر فإن بعض شركات التأمين تفرط فى استخدام هذا المبدأ من خلال تكوين بعض المخصصات الفنية بقيم مبالغ فيها — إلى حد ما — مما يؤثر على نتائج الأعمال ودلالة القوائم المالية. وهذا الأمر يعد يعتبر مخالفة لمفاد ومضمون المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٨) فقرة (٤٣) والذى أشار إلى أنه " يعبر الخطر عن التنوع فى النتائج، ويؤدى تعديل الخطر إلى زيادة مبلغ اللتزام الذى يتم قياسه، ومن الواجب الحذر عند اتخاذ القرارات فى حالة عدم التأكد، وذلك حتى لا

يتم تقييم الإيرادات أو الأصول بأعلى من قيمتها ولا يتم تقييم المصروفات أو الالتزامات بأقل من قيمتها. ومع ذلك فإن عدم التأكد لا يبرر تكوين مخصصات مبالغ فيها أو تعمد تقييم الالتزام بقيمة أعلى من قيمته الحقيقية" ( معايير المحاسبة المصرية، ٢٠٠٦).

هذا ويستفاد من سياق ومضمون المعيار أنه لا يعتبر عدم التأكد المرتبط بالمستقبل مبرر للمبالغة في تكوين المخصصات الفنية. ولذا يتعين على المراجع الخارجي فحص المبررات أو الأسباب وراء تكوين المخصصات إذا وجد لديه دافع أو شك في احتمال المبالغة في تكوينها، أو على العكس التصيير في تكوين المخصصات اللازمة، لأن كلا الحالتين يؤثر سلباً على نتائج الأعمال.

كما يتعين على المراجع الخارجي التأكد من التطبيق الصحيح للمعيار المحاسبى المصرى رقم (٣٧) الفقرة (١٤) والذى أشار كما يتعين على المراجع الخارجي التأكد من التطبيق الصحيح للمعيار المحاسبى المصرى رقم (٣٧) الفقرة (١٤) والذى أشار إلى " تثبت ضمن الالتزامات أية مخصصات للمطالبات المستقبلية المحتملة إذا كانت تلك المطالبات تنشأ بموجب عقود تأمين غير قائمة فى وقت إعداد التقرير المالى، وعلى سبيل المثال:مخصصات الكوارث"، (معايير المحاسبة المصرية، ٢٠٠٦). وفى هذا الصدد يتعين على المراجع الخارجي توخى الدقة بشأن هذه المخصصات نظراً لكونها تنشأ بعقود تأمين غير قائمة فى وقت إعداد التقارير المالية، ومن ثم فهى تحتاج لمهارة وخبرة عالية من المراجع فى المجال التأمينى، حتى يستطيع اتخاذ إجراءات ضمن عملية المراجعة تمكنه من تدقيق وبحث مدى ملائمة حجم هذه المخصصات مع الالتزامات المحتملة والتي قد تنشأ برغم عدم وجود عقود تأمين خلال المدة محل المراجعة.

ويرى الباحث أن المعيار فى هذا الصدد قد جاء بقدر من المرونة فى عملية تقدير تلك المخصصات، مما قد يساء استغلاله من خلال الإدارة فى تحقيق توجهات معينة قد يستفاد منها من خلال احتمالية وجود السلوك النفعى للإدارة. وهذا الأمر قد القي

بعبء كبير على المراجع الخارجى للقيام بدور غير تقليدى فى شأن عملية المراجعة المتعلقة بهذه الجزئية.

كذلك جاءت الفقرة (١٥) من المعيار السابق والتي أشارت لإجراء اختبار مدى كفاية الإلتزامات، والتي أشارت إلى " يجب على شركة التأمين أن تقوم فى كل تاريخ لإعداد التقارير المالية بتقييم مدى كفاية التزاماتها التأمينية المعترف بها، وذلك باستخدام التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بموجب عقود التأمين الخاصة بها. وإذا تبين من ذلك التقييم أن القيمة الدفترية للإلتزامات التأمين غير كافية فى ضوء التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية، يتم قيد العجز برمته ضمن الأرباح أو الخسائر" ( معايير المحاسبة المصرية، ٢٠٠٦).

كما أن (Doff,2008,P:197;Tim,j,2017,P:409)

أشارا إلى أنه يجب على شركات التأمين حجز الأموال الكافية لحماية حملة الوثائق من خلال القدرة على سداد الإلتزامات المستقبلية فى حينها.

وفى هذا الشأن يتعين على المراجع الخارجى إلا يكتفى بالتصديق على نتائج التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، بل يجب أن يفحص المدخلات الرئيسية لعمليات حساب تلك التقديرات، بالإضافة لكيفية سير العمليات التشغيلية - إذا كان يغلب عليها الطابع اليدوي - للاطمئنان على ماهية النتائج، وأن كان ذلك يتطلب مهارة علمية عالية من المراجع للتعامل مع إشكالية حساب مثل هذه التقديرات. حيث أن الخطأ فى هذه التقديرات سواء بالزيادة أو النقصان سيؤثر على قيمة المخصصات الفنية المحسوبة، ومن ثم يتبعه تأثير على نتاج الأعمال وإيجابية دلالة القوائم المالية.

**ثانياً: مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات والمخصصات الفنية:**

ومن الجدير بالذكر أن الإلتزام بهذا المبدأ فى شركات التأمين يمكن تناوله من خلال العامل الإيرادات والمصروفات كلا على حدة، وذلك على النحو التالى:

١ - إشكالية القياس المحاسبى للإيرادات فى شركات التأمين:

تمثل الإيرادات دائماً أكبر مفردات قائمة الدخل، ولذا فمن الأهمية قياسها بشكل موضوعي وصحيح حتى لا تستخدم في إدارة الأرباح والتأثير على نتائج الأعمال (Lee,B,B.,et al,2016,P:59)

ولذا تكمن المشكلة الرئيسية للمحاسبة عن الإيراد في تحديد توقيت الاعتراف بالإيراد. إذ يتم الاعتراف بالإيراد عندما يكون هناك احتمال حصول المنشأة على المنافع الاقتصادية في المستقبل أمراً وارداً، ويكون قياس هذه المنافع ممكناً بقدر من الموثوقية، ولكن هذه المسألة تتعلق بطبيعة نشاط المنشأة والظروف المحيطة بها (حسنى خليل وآخرين، ٢٠١٣، ص:٩٠). وفي شأن شركات التأمين فإن طبيعة نشاطها ترتبط بعقود تأمين تمتد لأكثر من سنة مالية ومن ثم يتم تحصيل الإيراد في شكل أقساط على مدار عدة سنوات، وبالتالي تظهر مشكلة: هل يتم الاعتراف بالإيراد وقت قيام العقد أو في سنة إبرام العقد، أم يتم الاعتراف بالإيراد عند التحقق الفعلي للتدفقات النقدية الداخلة. هذا ولقد حاولت المنظمات المهنية المعنية بشئون المحاسبة إصدار المعايير التي تتناول كيفية الاعتراف بالإيراد، وتتمثل المعايير المهنية الأكثر تأثيراً على دلالة القوائم المالية في المعايير الدولية للتقارير المالية، حيث تناول المعيار الدولي رقم (١٨) "الإيراد" إلا أنه قد استثنى شركات التأمين، حيث افرد لها معياراً وهو المعيار رقم (٤) والذي جاء مضمونة بالإشارة لاستخدام القيمة العادلة في شأن تقييم أصول وخصوم شركات التأمين، إلا أن هذا المعايير قد واجهت بعض المشاكل في الوقت الراهن بسبب تعقد طبيعة المعاملات التي لم تؤخذ في الاعتبار بشكل أكثر تفصيلاً عند وضع هذه المعايير (طارق عبد العال، ٢٠٠٧، ص:٧٦؛ سيد محمد، ٢٠١٤، ص:١). كما يرى (خالد جمال، ٢٠١٧، ص:٢٧٤) أنه بالنظر إلى نصوص معيار التقرير المالي رقم (٤) فإنه يلاحظ أنها نصوص عامة تتعلق بالإفصاح واتساق السياسات المحاسبية، وذلك بحكم عدم وجود فواصل دقيقة لحدود المعيار عن معايير المحاسبة الدولية الأخرى، كذلك فإن الأمر مرتبط بتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع التأمين لإيجاد فواصل دقيقة للمعيار يمكن معها تطبيقه فهم شامل، ويعتبر المعيار (٤) أول دليل يصدر عن مجلس المعايير الدولية حول المحاسبة عن عقود

التأمين ولكنه ليس الأخير. هذا ويشير (عوض، ٢٠١٥، ص: ٤١٦-٤١٧) بأن توقيت الاعتراف بالإيراد الغير مبرر يؤدي إلى تشوه الأداء المالى الحقيقى للمنشأة.

٢- إشكالية القياس المحاسبى للمصروفات (الالتزامات)\* فى المنشآت التأمينية:

تعبر المصروفات فى شركات التأمين عن المبالغ المسددة لحملة الوثائق والتعاقدات التأمينية والتي مصدرها أو مقابلها يتمثل فى المخصصات الفنية، والتي تعرف بأنها تلك الأموال التي يجب تجنيبها لمقابلة الالتزامات المتوقعة تجاه حملة الوثائق وغيرهم من المستفيدين على مدار عمر الشركة (McMahon, L., 2010. P:5; محمد (2004, P:170), وان مصدر تلك الأموال هو الأقساط التي يدفعها مجموع العملاء، لذلك فإن هذه المخصصات هي حقوق خاصة بهم دون غيرهم (محمد، ٢٠٠٤، ص: ١٧٠).

هذا وتكمن مشكلة التعامل المحاسبى مع الالتزامات فى كون شركات التأمين تقوم بتحميل كافة مبالغ المطالبات (الالتزامات) المدفوعة خلال الفترة المالية التي استحققت وسددت فيها، مما يخلف مبدأ المقابلة بين الإيرادات والمصروفات، هذا بالإضافة لكون هذا المسلك يؤثر سلبيًا على نتائج قائمة الدخل فى تلك الفترة التي حملت بالالتزامات المسددة، والتي حصلت الإيرادات إلتى تخصها فى فترات مالية سابقة (على، ٢٠١٦، ص: ٥).

كما يرى (الشحادة وآخرين، ٢٠١١، ص: ٣٠٥) أن المخصصات الفنية تعتبر حقاً من حقوق حملة الوثائق لكونها مدفوعة على فترات معينة ولكنها تخص فترات زمنية مستقبلية، وتعتبر هذه المخصصات تكلفة من تكاليف الإيراد للشركة ومن المفترض إنها تقابل بهذا الإيراد فى نفس الفترة. ويرى الباحث أن هذه الوجهة الفكرية تشير ضمناً لأهمية مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات التي تخص الفترة، إلا أنها لم تقدم أسلوب أو مقترح لضمان تفعيل هذه المقابلة.

\* يقصد بالمصروفات فى هذا الصدد الالتزامات المتوقعة تجاه حملة الوثائق والمتعلقة بالحماية التأمينية، أى دفع المزايا أو التعويضات وما يتعلق بها.

ولذا يرى (المشوقة، ٢٠١٧، ص: ٢٣) أنه في بعض المنشآت يكون هناك صعوبة في تتبع بعض عناصر النفقات وربطها بالإيرادات الحالية في ذات الفترة المالية، مما يؤدي إلى زيادة التباعد عن تطبيق المبادئ المحاسبية، وهذه الصعوبة ترجع لطبيعة نشاط المنشأة وزيادة درجة التعقد والتنوع، هذا برغم أن الإطار المفاهيمي لمعايير التقرير المالية الدولية (IFRS) قد أشار بوضوح إلى أن المصروفات يجب أن تقابل بإيرادات تخص نفس الفترة، من منطلق كون هذه المقابلة تمثل القياس الدقيق لأداء المنشآت، وان المقابلة غير الصحيحة ستؤدي إلى تشوهات في الدخل المقرر عنه. كما أنه في حالة مقابلة إيرادات مع نفقات غير ملائمة زمنياً، فإن ذلك يؤدي إلى عدم ملائمة الأرباح المعلن عنها والمعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات وذلك بسبب ضعف المحتوى المعلوماتي للتقارير والقوائم المالية (Prakash, R. & Sinha, N,2013,P:520). (Srivastava, A.,2014,Pp:200-201).

هذا وقد أشار (Dichevand,I&Tang,v.,2008, P:1430) إلى أنه من المتوقع وجود علاقة بين النفقات المستقبلية والإيرادات الحالية بسبب تقديم النفقات لكسب عوائد مستقبلية أو تقديم الإيرادات لسداد نفقات مستقبلية ولكن هذه العلاقة ستظل ضعيفة وأن محاولة دعمها يشير إلى أنه دائماً ستظل العلاقي الإيجابية الأقوى بين مقابلة الإيرادات الجارية بالنفقات الجارية. كما يرى (Nguyen,T& Molinari,P,2013,P:278) أن طبيعة النشاط التأميني قد يصعب فيها تفعيل مبدأ المقابلة بشكل كامل بسبب اختلاف توقيت الحصول على الإيراد وتوقيت سداد الالتزامات التأمينية المقابلة لها. كما أن العمليات المالية وتحليلها أكثر تعقيداً وحساسية في شركات التأمين، نظراً لوجود مطالبات غير معروفة وغير مؤكدة الحدوث (Jarraya,B.,&Bouri,A.,2014,P:70) وهذا ما يضع المراجع الخارجي أمام إشكالية صعوبة تطبيق هذا المبدأ وكيفية التقرير عن ذلك، وفي هذا الصدد يتعين على المراجع أن يذكر في تقريره أن عدم الالتزام بمبدأ المقابلة في هذا الموضوع يرجع لطبيعة النشاط التأميني وليس لسبب تدخل معين من الإدارة.



إلا أن قدرة المنشأة التأمينية على الوفاء بالالتزامات التأمينية ترتبط بمسألة تقدير المخصصات الفنية ذات الصلة بالالتزام التأميني. وهذا ما يستلزم - من وجهة نظر الباحث - التعرض لتقدير المخصصات الفنية وأثر ذلك على دلالة القوائم المالية.

ومما سبق يتضح صحة الفرض الأول والثاني نظرياً. من حيث أن (الفرض الأول مفاده: توجد علاقة بين التزام شركات التأمين بمبدأ الحيطة والحذر المحاسبي ومبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات في تقدير المخصصات الفنية ودلالة حسابات نتائج الأعمال)

(الفرض الثاني ومفاده: تؤدي طبيعة المخصصات الفنية في شركات التأمين للحد من تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات)

#### القسم الرابع

#### تقدير المخصصات الفنية وعلاقته بالدلالة المعلوماتية للتقارير والقوائم المالية مقدمة:

يعتبر تقدير المخصصات الفنية من المؤثرات الأساسية على نتائج الأعمال ودلالة القوائم المالية، من حيث أن تقديرها بأقل أو بأكثر من القيمة المفترض فيها الموضوعية والملائمة من خلال اعتمادها على أسس علمية ومحاسبية. وتحقيقاً لأهداف الدراسة في هذا القسم فسوف يتناوله الباحث على النحو التالي:

#### أولاً: مفهوم وأهمية المخصصات الفنية:

تعتبر المخصصات الفنية عن المبالغ التي تقوم شركات التأمين بتقديرها للوفاء بالالتزامات التأمينية وتسوية جميع الالتزامات المتوقعة لحملة الوثائق وغيرهم من المستفيدين. وتعرف بأنها تلك الأموال التي يجب تجنبها لمقابلة الالتزامات المحتملة الناشئة عن عقود التأمين تجاه حملة الوثائق (Gaganis,C.,et al,2016,P:114). وحيث أن مصدر تلك الأموال هو الأقساط التي يدفعها مجموع العملاء لذلك فإن هذه المخصصات هي حقوق خاصة بهم دون غيرهم (محمد، ٢٠١٤، ص ١٧١). ويرى (

احمد، ٢٠١٧، ص: ٥٨) أن أسلوب العمل التأميني له طابع خاص يميزه عن غيره من الأعمال، حيث يلزم المتعاقدين بدفع القسط على مدار فترة زمنية معينة، وهى عملية مستمرة فى ظل وجود أعداد كبيرة من العملاء، وتلتزم شركات التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر المؤمن عنه، وفى أغلب الحالات تستمر هذه العملية دون انقطاع ولذلك لا بد من ان تحتفظ شركة التأمين بالمخصصات الفنية اللازمة لمواجهة حالات دفع التأمين اللازمة لمواجهة الإلتزامات التأمينية (Boonen,T,J.,2017,P:407).

هذا وترجع أهمية المخصصات الفنية لكون قوانين الأشراف والرقابة المحلية والدولية المعنية بشئون شركات التأمين تلزمها بتكوين مخصصات فنية لمقابلة الإلتزامات تجاه حملة الوثائق، وحتى تكون فى وضع مالى سليم يساعدها على الاستمرار فى مزاولة نشاطها وتقديم خدماتها لعملائها على أكمل وجه وسداد هذه الإلتزامات حين يحل ميعاد سدادها (احمد، ٢٠١٧، ص: ٦٢). كما توفر المخصصات الفنية ضمانات للمخاطر المستقبلية غير المؤكدة والمحتملة والتي قد تتسبب فى خسائر مالية لحاملي وثائق التأمين والمستفيدين (Duarte,A.,et al,2015,P:226).

كذلك تساهم المخصصات الفنية فى دعم وتقوية المراكز المالية وتشجيع المشتركين على الاطمئنان على استمرارية هذه الشركات فى السوق (حرب، ٢٠١٧، ص: ٥٩ ; McMahan,L.,2010,P:5)

وفى سياق آخر يرى (راجيدا، ٢٠٠٥، ص: ٨٤٧) أنه يوجد هدفين رئيسيين وراء تكوين المخصصات الفنية بشركات التأمين، الأول: هو الإقرار الرسمى بالإلتزام المؤمن بدفع المزايا المستقبلية، ومن الضرورى أن تكون المخصصات الفنية بالإضافة للأقساط المستقبلية كافية لدفع كل الإلتزامات المستقبلية، والثاني: هو أن المخصص الفني عبارة عن اختبار قانونى لإعسار المؤمن، ومن الضرورى أن يتساوى جانب الأصول مع المخصصات الفنية والإلتزامات الأخرى فى شركات التأمين، وهذا يعتبر اختبار لقدرة المؤمن على سداد الإلتزامات الحالية والمستقبلية

للمشتركون، ولا يجب النظر إلى المخصص الفني على أنه اعتماد مالي ولكنه مفردة التزام ضروري لإجراء التوازن بينها وبين الأصول.

### ثانياً: أنواع المخصصات الفنية:

تقوم شركات التأمين بتكوين المخصصات الفنية لمقابلة كافة التقلبات غير المتوقعة في المستقبل، بالإضافة لإمكانية التعامل مع الالتزامات المستقبلية. ومن أهم هذه المخصصات - من وجهة نظر الباحث - المخصصات التالية(\*):

١- مخصص الأخطار السارية: وترجع طبيعة هذا المخصص لكون معظم عقود تأمينات الممتلكات والمسئولية المدنية عقود سنوية، بمعنى أن هذه العقود عادة وا تصدر لمدة سنة تبدأ من تاريخ إصدار العقد وتنتهي بمرور عام على العقد، ولذا يمكن تعريف مخصص الأخطار السارية بأنه ذلك الجزء من أقساط التأمين المصدرة خلال السنة المالية وتخص السنة التالية لهذه السنة لمواجهة الأخطار السارية لعقود التأمين من المدة الباقية إلتى تدخل فى السنة المالية التالية، ويطلق عليه أحيانا مخصص الأقساط غير المكتسبة (احمد، ٢٠١٧، ص: ٦٢).

٢- مخصص التعويضات تحت التسوية: تنشأ الحاجة لتكوين هذا المخصص نتيجة الفاصل الزمني بين تاريخ تحقق الخطر ونشوء الحق فى التعويض وتاريخ الوفاء الكامل بالالتزامات ودفع التعويض فعلاً (عطا، ٢٠١١، ص: ١٩٢).

٣- مخصص التقلبات العكسية: يتم تكوين هذا المخصص لمواجهة التقلبات العكسية إلى قد تواجه أى فرع من فروع التأمينات العامة. ونظرا لكونه يرتبط بالمستقبل فإنه يحتوى على قدر من عدم التأكد، لذا فإن هذا المخصص يتم تكوينه لمواجهة التقلبات العكسية التى تنشأ فى معدلات الخسارة الفنية عن متوسط الخسارة الذى تم على أساسه حساب أقساط التأمين.

### ثالثاً: تقدير المخصصات الفنية وأثره على دلالة التقارير والقوائم المالية:

يعتبر تقدير المخصصات الفنية مسألة يكتنفها العديد من الصعوبات، وخصوصاً المخصصات التى تمثل نسبة ضخمة من إجمالي المخصصات الفنية. كما أنها فى

\* تعرض الباحث لأنواع المخصصات الفنية بالقدر الذى يخدم أهداف فقط دون إسهاب أو أطالة.

أحسن الأحوال مجرد توقع للمدفوعات المستقبلية للمطالبات القائمة، وهي تعتمد على التقدير والطرق الإحصائية، وأن عدم التأكد في تقديرها يؤثر على مختلف أصحاب المصالح التأمينية وعلى نتائج أعمال شركات التأمين (Gaganis,C.,et al,2016,P:114).

ولذا يرى ( الخواجة، ٢٠١٤، ص:٥٢٣) أن تقدير المخصصات الفنية وخصوصاً مخصص التعويضات تحت التسوية واحدة من اعقد المشكلات في شركات التأمين بسبب حالة عدم التأكد الذى يصاحب هذا التنبؤ المرتبط بالتقدير، وعادة ما تكون بعض المخصصات ضخمة بحيث أن أى تغير ولو بسيط فى نسبته أو تقديره يؤثر بدرجة أكبر من نسبة التغير، ولذلك يكون لأسلوب وطريقة تقديره بصورة دقيقة تأثير بالغ على نتائج الأعمال ودلالة التقارير والقوائم المالية فى شركات التأمين. كما أن المخصصات الفنية تمثل التزاماً يتم بلورته فى شكل المخصصات التى تظهر فى جانب الخصوم من قائمة المركز المالى لشركة التأمين (عطا، ٢٠١١، ص:١٩٠). وعلية فإن الخطأ فى تقديرها سيؤثر سلباً على جملة الخصوم والالتزامات، ومن ثم التأثير على قيمة المركز المالى للشركة وإظهاره على غير حقيقته. هذا برغم أن الهيئات المعنية بالإشراف والرقابة على شركات التأمين تقوم بتحديد الأسس الواجب إتباعها حال تكوين المخصصات الفنية حتى تكون هذه المخصصات على مستوى كاف، وذلك حرصاً على بقاء المركز المالى للشركة سليماً وأيضاً حماية للمؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين (النجار، ٢٠١٧، ص:٤٣-٤٤).

إلا أن ( Vaughan,E.,1999,P:137 ) يرى أن هناك صعوبات كثيرة تواجه شركات التأمين عند تقدير تلك المخصصات، ومنها صعوبة تقدير رقم التعويضات المستحقة عن الحوادث مقدماً وقبل إتمام عملية التسوية، مما يجعل الشركة تلجأ إلى استخدام طرق اجتهادية وتقديرية، وينتج عن هذا أن المخصص الذى يتم تقديره إما أن يكون مبالغاً فيه أو أقل من المطلوب، وهذا التفاوت فى التقدير يؤثر على دقة الحسابات الختامية ودلالة القوائم المالية كمصدر للمعلومات المحاسبية والمالية

لمستخدميها. والتي يفترض فيها الموثوقية والملائمة لكي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية (Nguyen,T.& Molinari,P.,2013,P:378).

ويؤيد ذلك (بلال، ٢٠١٧، ص: ٧٩٧؛ حميده، ٢٠٠٤، ص: ١٧٠) في أن الخطأ في تقدير المخصصات الفنية سواء كان بالزيادة أو النقصان متعمداً كان أم غير متعمد كله يودي إلى انحراف وتباين حجم التزامات شركة التأمين تجاه حملة الوثائق مستقبلاً مما يترتب عليه إظهار الحسابات الفنية على غير الوجه الحقيقي لها، وهو يعنى عدم حقيقة المركز المالى لها على الوجهين المحتملين السلبي والإيجابي.

وبرغم تدخل المشرع المصرى فى تنظيم أعمال شركات التأمين - العاملة فى مصر - من خلال إصدار القانون ١٠ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بالقانون ٩١ لسنة ١٩٩١ والقانون ١٥٦ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته بالقانون ١١٨ لسنة ٢٠٠٨ ومن خلال المادة (٣٧) والتي مضمونها أنه تلتزم الشركة بتكوين المخصصات الفنية اللازمة لمقابلة التزاماتها قبل حملة الوثائق والمستفيدين منها، وبالنسبة لمخصص المطالبات تحت النسوية يتم تقديره بمعرفة خبير اكتوبرى وفقاً للأسس الفنية ذات الصلة، وأما بالنسبة لمخصص الأخطار السارية، فقد حدد المشرع له حد أدنى فقط، وبالنسبة لمخصص التقلبات العكسية فقد أحاله للائحة التنفيذية للقانون.

ويرى الباحث أن المشرع قد ألقى بعبء جديد - من وجهة نظر الباحث - على عاتق مراجع الحسابات الخارجى وذلك على الوجهات التالية:

- حيث أن المشرع قد ألزم شركات التأمين بتكوين المخصصات الفنية اللازمة لمقابلة الإلتزامات المحتملة، فإن هذا السياق يضيف للمراجع عبء جديد بشأن مراجعة والتحقق من قيمة تلك المخصصات من زاوية كفايتها لتحقيق أهدافها، بالإضافة لعدم المغالاة فيها كوسيلة لإدارة الأرباح. حيث أن نقصها يؤثر على دلالة المركز المالى للشركة ويعرض حقوق حملة الوثائق والمستفيدين للخطر، كما أن المغالاة فيها يودي إلى تراكم أموال بدون استثمارات حقيقية مما يودي إلى انخفاض العائد على الاستثمارات بالنسبة لحملة الأسهم وما يتبعه من آثار سلبية على قيمة الشركة وأسهمها فى سوق الأوراق المالية.

- كما أنه في حال تحديد حد أدنى لتكوين بعض المخصصات، فقد ألقى على المراجع عبء جديد، يتمثل في التحقق من التزام الشركة بالحد الأدنى للمخصص، بالإضافة لعدم البعد الحسابي عن هذا الحد بقدر يؤدي إلى تكوين مخصصات أكثر من الحاجة إليها، مما يؤثر في كلا الحالتين على دلالة القوائم المالية لمستخدميها.
- ويرغم أن المشرع المصرى قد تدخل بإلزام شركات التأمين بحجز نسبة معينة من الأموال في شكل مخصصات فنية لمواجهة الإلتزامات المحتملة. إلا أن طبيعة عقد التأمين كعقد احتمالي من حيث أن كل طرف من أطرافه لا يعرف وقت انعقاده مقدار ما يأخذه ومقدار ما يعطى، وهذا الأمر متحقق فعلا بالنسبة لعقود التأمين، ولذلك فلقد نظم المشرع المصرى المدنى فى النصوص المخصصة للعقود الاحتمالية، ذلك أن تحديد مقدار ما يأخذ ويعطى كل من المؤمن والمؤمن له هو أمر لا يمكن معرفته عند إبرام العقد بل إن ذلك يتحدد فى المستقبل وفقاً لأمر، وهو الخطر المؤمن ضده، غير محقق الوقوع أو معروف وقت وقوعه (السنهورى، ١٩٩١، ص: ١١٣٩). كما عرفه IFRS 4 بأنه عقد بواسطته يقبل طرف يسمى شركة التأمين خطر تأمين هام من طرف آخر هو المؤمن له (بلال، ٢٠١٧، ص: ٧٩٧). ويؤيد (Ahmad, W., et al, 2013, p: 1107) مضمون ما سبق، من حيث كون عقد التأمين ينطوي على مخاطر عدم التأكد المصاحبة لتغيراته المرتبطة بتوقيت وقوع الخطر المؤمن عليه ومقداره وقت إبرام عقد التأمين.

ويرى الباحث أن المشرع حينما تدخل بتحديد نسبة معينة تعتبر حد أدنى دون الأقصى، كما ترك آلية تكوين بعض المخصصات الفنية لتكون كافية لمواجهة الإلتزامات المحتملة، إنما جاء بذلك ليسمح بقدر من المرونة لإدارة من منطلق التعامل والتكيف مع التغيرات الاقتصادية فى حينها وحسب طبيعتها بما يؤدي فى النهاية لتحقيق التوازن بين مصالح حملة الوثائق والأسهم وتدعيم القدرة التواجدية والتنافسية للشركة. هذا وأن كان من الممكن أن يساء استخدام هذه المرونة، فإنه

يتأتى الدور المرتقب للمراجع الخارجى فى الحد من مستوى هذه الإساءة من خلال التطرق لنقاط ومواضع مراجعة لم تكن ضمن خطط المراجعة من قبل.

- هذا وبرغم وجود خبير اکتوارى متخصص فى تقدير المخصصات الفنية، إلا أن الباحث يرى أن وجهة الخبير الاکتوارى تختلف فى المضمون والهدف عن الوجهة المحاسبية المالية للمراجع الخارجى، حيث ينظر الخبير الاکتوارى لهذه المخصصات من حيث مدى كفايتها فى مواجهة الالتزامات المحتملة كضمان لحماية حقوق حملة الأسهم والمستفيدين. فى حين ينظر المراجع الخارجى للمخصصات وطريقة تكوينها من زاوية الأثر على قيمة المركز المالى للشركة ودلالة القوائم المالية فيما تقدمه من معلومات محاسبية لمستخدميها من أجل اتخاذ قرارات مالية واقتصادية، ولذلك فإن دور الخبير الاکتوارى لا يتعارض ولا يقلل من أهمية الدور المرتقب الجديد الملقى على عاتق المراجع فى هذا الصدد.

- وعلى وجهة أخرى نجد أن بعض شركات التأمين تلجأ للمغالاة فى تقدير المخصصات بشكل عام رغبة منها فى التشدد واحتجاز المزيد من الإيرادات تحت مسمى المخصص لزيادة القوة المالية، ويحدث هذا فى الشركات التى ترى إدارتها وجود فائض من الأموال يزيد عن الحاجة الفعلية وحتى تحجب هذه الأموال عن متناول الجهات الرقابية وبشكل قانونى لا مساءلة فيه. كما تلجأ شركات أخرى إلى التخفيض فى فروض حساب المخصص إلى الدرجة التى يمكن أن يظهر بها حساب المخصص أقل من قيمته المفروضة، ويحدث هذا فى الشركات ذات الوضع المالى السيئ، والتى ترى إدارتها ضرورة أخفاء الضعف المالى من خلال أساليب تبعتها عن مساءلة أصحاب المصالح فيها من حملة الوثائق والأسهم ( حميده، ٢٠٠٤، ص:١٧٤).

وهذا الأمر يلقى على المراجع عبء مراجعة الفروض الحسابية لحساب المخصصات والأسانيد التى تستند عليها، وأن كان ذلك يدخل فى اختصاص الخبير الاکتوارى، إلا أنه لا يتعارض مع دور المراجع المرتقب فى هذا الصدد، بل يعتبر هذا الدور الجديد للمراجع داعماً لدور الخبير الاکتوارى ومكملاً له.

الدور المرتقب للمراجعة الخارجية في تحقيق مدى التزام شركات التأمين بالمبادئ المحاسبية ...

د/ ثروية مصطفى على العايدي

ومما سبق يتضح صحة الفرض الثالث والرابع والخامس نظرياً. (الفرض الثالث ومفاده: توجد علاقة بين تقدير المخصصات الفنية ومدى دلالة إيجابية القوائم المالية) (الفرض الرابع ومفاده: أن الدور الحالي للمراجعة الخارجية لا يكفي لتقديم الدعم المحاسبي الإيجابي لدلالة القوائم المالية) (الفرض الخامس ومفاده: أنه يمكن للدور المرتقب للمراجعة الخارجية أن يدعم دلالة إيجابية القوائم المالية)

### والنتائج والتوصيات

#### ثانياً: النتائج:

- في ضوء ما سبق عرضة بمتن البحث، فقد توصل الباحث للنتائج التالية:
- تعتبر المخصصات الفنية لشركات التأمين من المخصصات ذات الطبيعة الخاصة التي تختلف عن باقي المخصصات التجارية التي تعد بالمنشآت الاقتصادية.
  - تعتبر المخصصات الفنية ذات أهمية كبيرة في تحديد نتائج الأعمال ودلالة القوائم المالية.
  - أن المراجعة الخارجية يجب أن تتخطى الدور التقليدي لها إلى دور آخر مرتقب في مراجعة كيفية تقدير المخصصات الفنية. حيث يقترح أن يتطرق برنامج المراجعة إلى الطرق الحسابية لحساب هذه المخصصات، وبما يضمن عدم المبالغة أو التخفيض لتحقيق أغراض معينة لإدارة من جراء ذلك.
  - ليس هناك تعارض بين دور المراجعة الخارجية ودور الخبير الاكتواري، حيث أن لكل منهما وجهة الفكرية المختلفة. إلا أنه يمكن التعاون بينهما من أجل تحقيق سلامة نتائج الأعمال ودلالة القوائم المالية.

#### ثالثاً: التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يوصى الباحث بالآتي:



الدور المرتقب للمراجعة الخارجية في تحقيق مدى إلتزام شركات التأمين بالمبادئ المحاسبية ...

د/ ثروية مصطفى على العايدى

---

- ضرورة قيام المراجع الخارجى بتخطيط عملية المراجعة بشكل يدرج فيه ما يخص حساب المخصصات الفنية ضمن خطة المراجعة، ولا يكتفى بدور الخبير الاكتوارى فى هذا الصدد.
- التنسيق والتعاون مع الخبير الاكتوارى بشأن طريقة تقدير المخصصات الفنية بما يساهم فى جودة عملية المراجعة.
- على الجهات الإشرافية والقانونية عدم المبالغة فى إلتزام شركات التأمين بالملاءة المالية بما يسبب التراكم الرأسمالى بدون استثمارات حقيقية، مما يؤثر بالسلب على مؤشرات الربحية لهذه الشركات.
- ضرورة تطرق معدى المعايير المحاسبية للمزيد من التفصيل والإيضاح فى معيار التقرير المالى الدولى المختص بشركات التأمين.

## المراجع والمصادر

### أولاً: المراجع والمصادر العربية:

#### ١- الكتب:

- السنهورى، عبد الرازق، أحكام التأمين: دراسة فى القانون والقضاء المقارنين، طبعة نادي القضاة، الطبعة الثالثة، ١٩٩١.
- الشحادة ، عبد الرازق قاسم ، محاسبة المؤسسات المالية للبنوك وشركات التأمين، زمزم ناشرون وموزعون، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠١١، الطبعة الأولى.
- رجيدا، جورج رجيدا، إدارة الأخطار، تعريب محمد توفيق البلغيني، دار المريخ، الرياض، السعودية، ٢٠٠٥.

#### ٢- الدوريات :

- احمد، عبد الله محمد عبد الله، "المخصصات الفنية وأثرها على أداء شركات التأمين"، مجلة دراسات حوض النيل - عمادة البحوث والتنمية والتطوير - جامعة النيلين، السودان، مجلد ١٠، العدد ١٩، ٢٠١٧، ص ٥٨-٨٣.
- المشوقة، طارق زكى، " Matching Characteristics between Revenues and Expenses for Listed Firms in the ASE"، مؤتة للبحوث والدراسات - العلوم الانسانية والاجتماعية -الأردن، مجلد ٣٢ ، العدد ٦ ، ٢٠١٧، ص ص ٩-٢٨.
- الخواجة، حامد عبد القوى محمد، "نموذج كمى لتقدير مخصص التعويضات تحت التسوية بسوق التأمين السعودى"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، العدد ١، ٢٠١٤، ص ص: ٥٢٢-٥٤٩.
- د.جميل، حسن النجار، "مدى استخدام الاحتياطات السرية لإدارة الأرباح بهدف التأثير على نسبة كفاية رأس المال والقيمة السوقية: دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة فى بورصة فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية بغزة، مجلد ٢٥، العدد ٤، أكتوبر ٢٠١٧، ص ص: ١-٢٩.
- د.بلال، شىخى ; زواتينة، عبد القادر، " أثر تطبيق كل من نظام الملاءة المالية ١١ ومعيار IFRS 4 المرحلة ١١ على المحاسبة فى شركات التأمين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مخبر المالية والمحاسبة والجباية والتأمين، جامعة أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٧، ص ص: ٧٩١-٨٠٥.

الدور المرتقب للمراجعة الخارجية في تحقيق مدى التزام شركات التأمين بالمبادئ المحاسبية ...

د/ ثروية مصطفى على العايدى

- د. حرب، ايمن صالح مصطفى، "أثر إدارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الأردنية"، **المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية** مجلد ٣٧، العدد ٢، يونيو ٢٠١٧، ص ٤٣-٦٦.
- د. حسنى خليل وآخرين، "العوامل المحددة لتوقيت الاعتراف بالإيراد: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية"، **المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، مجلد ٣٣، العدد ٢٠١٣، ص ٨٣-١٠٤.
- د. عطا، محمد محمد، "استخدام نموذج جاما لتقدير مخصص التعويضات تحت التسوية بالتطبيق على سوق التأمينات العامة المصري"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة جامعة سوهاج، مجلد ٢٥، العدد ٢٠١١، ص ٢٠١-٢١٦.
- د. عوض، اسامة محمد محي وآخرين، "دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة عن الإيراد وأثرها على جودة التقارير المالية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٥، ص ٣٨٥-٤٢٠.
- حميده ، صفوت على، "المخصصات الفنية في شركات التأمين على الحياة"، **مجلة البحوث الإدارية، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي**، مجلد ٢٢، العدد ١، ٢٠٠٤، ص ١٧٠-١٧٩.
- ٣- رسائل علمية:
- على ، ابراهيم نصر الدين، "المعالجة المحاسبية للمطالبات المدفوعة وأثرها على المخصصات الفنية لشركات التأمين دراسة حالة / شركة شيكان للتأمين ولاية الخرطوم"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية إدارة الأعمال، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١٦.

ثانياً: المراجع والمصادر الاجنبية:

Books:

- Vaughan,E., **Fundamentals of Risk and Insurance**, Johnwiele & Sons,Inc, New York, 9<sup>th</sup> ed,1999.

Periodicals:

- Ahmad,W., et al," Relative Efficiency Analysis Industry of Life and General Insurance in Malaysia Using Stochastic Frontier Analysis (SFA)",**Applied Mathematical Sciences**, Vol.7, N.23, 2013, Pp:1107 - 1118

- Akotey,J, ,& Sackey,F., “The Financial Performance of Live in Insurance Companies in china”, **The Journal of Risk Financial**, Vol.14,N.3, 2013, Pp:286-302.
- Akotey, J.,”Risk management in the Ghanaian insurance industry, **Qualitative Research in Financial Markets**, Vol.5, No.1,2013, pp: 26-42.
- Boonen,T,J.,” Solvency II solvency capital requirement for life insurance companies based on expected shortfall”, ORIGINAL RESEARCH PAPER, 2017, Pp:405-434.  
Available at: <https://doi.org/10.1007/s13385-017-0160-4> (1-9-2018)
- Doff, R., (2008) “A critical analysis of the solvency II proposals”, **Geneva Pap Risk Insurance Issues Pract**, Vol.33, 2008, Pp:193-206.
- Duarte,A.,et al,” The Term Structure of Interest Rates and its Impact on the Liability Adequacy Test for Insurance Companies in Brazil”,2015,Pp:223-236.  
Available at: ISSN 1808-057X  
DOI 10.1590/1808-057x201500420 (1/10/2018)
- Gaganis,C.,et al,” Regulations, institutions and income smoothing by managing technical reserves: International evidence from the insurance industry”,The **International Journal of Management Science**, Vol.59, 2016, Pp:113-129.
- Jarraya,B.,&Bouri,A.,” Optimal Production Plan and Profit Efficiency in European Non Life Insurance Companies “,**Procedia Economics and Finance**, Vol.13,2014, Pp:69 – 81.
- Lee,B,B.,et al,” Management of income statement variables to report small positive earnings numbers”, **Asian Review of Accounting**, Vol. 25, No. 1, 2017, Pp:58-84.

- McMahon,L.,” Best Estimate of the Technical Provisions”, FSI Regional Seminar for Supervisors in Africa on Risk Based Supervision, **Mombasa, Kenya, 14 - 17 September, 2010.**
- Nguyen,T.,& Molinari,P.,” Accounting for “Insurance Contracts” According to IASB Exposure Draft-Is the Information Useful?”, **The International Association for the Study of Insurance Economics**, The Geneva Papers, 2013, Pp:376-398.
- Prakash, R. & Sinha, N. (2013), “Deferred Revenues and the Matching of Revenues and Expenses”, **Contemporary Accounting Research**,Vol.30,2013, Pp 517-548.
- Nguyen,T& Molinari,” Accounting for “Insurance Contracts” According to IASB Exposure Draft — Is the Information Useful?”,The International Association for the Study of Insurance Economics,Vol.38, 2013,Pp:376–398.
- Ruo,j.,&Eling,M.,” Business failure, efficiency, and volatility: Evidence from the European insurance industry, **International Review of Financial Analysis**,Vol.59, 2018, Pp:58–76.
- Srivastava, A., “Why have measures of earnings quality changed over time?”, **Journal of Accounting and Economics**,Vol.5,2014, Pp:196-217.
  - Tim,j.,” Solvency II solvency capital requirement for life insurance companies based on expected shortfall”, ORIGINAL RESEARCH PAPER , Eur. Actuar,Vol.7, 2017, Pp:405–434.  
<https://doi.org/10.1007/s13385-017-0160-4> ( 25/9/2018)
- Zsoldos,P.,” How to measure adequacy of technical provisions in general insurance -practical perspective”, **European Scientific Journal**, May,2014,Pp:325-331.